مجلة الائتلاف الإلكترونية

العدد (12) ..... (حزيران- كانون الأول ٢٠٢٢)

ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية
لمناهضة العنف ضد المرأة

إقليمياً: عضوات الائتلاف يشاركن في المؤتمر الإقليمي "المرأة في الأحزاب السياسية في المنطقة العربية"

مندوبة عن رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة، افتتحت وزيرة الثقافة في المملكة الأردنية الهاشمية، هيفاء النجار أعمال المؤتمر الإقليمي "المرأة في الأحزاب السياسية في المنطقة العربية"، الذي يقام بتنظيم من اللجنة الوزارية لتمكين المرأة بالشراكة والتعاون مع ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

واستضافت جلسات المؤتمر متحدثين عضوات من ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، وخبراء وسياسيون وسياسيات من المغرب وتونس والعراق والجزائر والسودان وليبيا وفلسطين ومصر والبحرين ولبنان والنرويج والمملكة المتحدة بالإضافة إلى الأردن.

البقية ص (٥)

إقليمياً: الجامعة العربية تطلق الإعلان العربي لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة

أطلقت جامعة الدول العربية الإعلان العربي لإنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في ٢٠٢٢/١٢/٥ في أبو ظبي، عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة. وترأس الفعالية رفيعة المستوى السفيرة هيفاء أبو غزالة، مساعدة الأمين العام للشؤون الاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وحصة بوحميد، وزيرة تنمية المجتمع في الإمارات. جامعة الدول العربية، بما في ذلك ممثلين عن هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك المنظمات العربية الإقليمية والوطنية.

وشاركت في الإطلاق، نائبة رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية، الأستاذة ماجدة النويشي.

ويذكر أن الائتلاف كان قد تقدم بمشروع اتفاقية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري لجامعة الدول العربية وأطلق في كانون الأول من عام ٢٠١٦ والذي أصبح الآن الإعلان العربي لإنهاء جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.

البقية ص (٦)

في هذا العدد:

- إقليمياً: عضوات الائتلاف يشاركن في المؤتمر الإقليمي "المرأة في الأحزاب السياسية في المنطقة العربية"
- إقليمياً: الجامعة العربية تطلق الإعلان العربي لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة
- رئيسة الائتلاف وعضو الائتلاف من العراق انتصار الجبوري تشاركان في اجتماعات شبكة البرلمانيات النسائية لمنتدى هلسنكي للسياسات
- مصر: القيادات النسائية تقدم مطالب ضمن مبادرة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، (الحوار الوطني)
- العراق: لجنة المرأة النيابية العراقية تصدر بياناً بمناسبة بدء حملة الـ ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة
- الأردن: تشريع قانون لحقوق الطفل
- الأردن: شهد الأردن تعديلاً وزاريًا جديدًا زاد فيه عدد النساء في مجلس الوزراء في حكومة دولة الدكتور بشر الخصاونة
- الكويت: المرأة تستعيد حضورها في البرلمان الكويتي

رئيسة الائتلاف وعضو الائتلاف من العراق انتصار الجبوري تشاركان في اجتماعات شبكة البرلمانيات النسائية لمنتدى هلسنكي للسياسات

قالت رئيسة الائتلاف ورئيسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة وفاء بني مصطفى، أن التعديلات التشريعية التي أقرت أخيراً، من شأنها تعزيز مشاركة المرأة الأردنية في الحياة الاقتصادية.

جاء ذلك خلال مشاركتها في الاجتماع الثاني، الذي عقدته شبكة البرلمانيات النسائية، لمنتدى هلسنكي للسياسات الذي استضافته مؤسسة "التفكير التقدمي" بالشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية وذلك يوم ٩ حزيران ٢٠٢٢، وبحضور وزير الخارجية النرويجي بيكا أولافي هافيستو، وعدد من صانعات القرار والبرلمانيات من العراق وليبيا ومصر وفنلندا وإيرلندا والمملكة المتحدة، لمناقشة دور المرأة في صنع القرار الاقتصادي والمالي.

وأكدت بني مصطفى أهمية تلك التعديلات، ودورها في زيادة مشاركة المرأة، مثل: قانون العمل، إذ تمت إضافة تعريف العمل المرن والجزئي، وتجريم التمييز في الأجور عن العمل ذي القيمة المتساوية، وتعديلات قانون الضمان الاجتماعي التي شملت توسيع الخدمات التي يغطيها تأمين الأمومة لتحقيق المزيد من الحماية والدعم للمرأة العاملة.

وأشارت إلى أن أوامر الدفاع التي صدرت في ظل تحديات كورونا، أسهمت بتسهيل العمل عن بعد من خلال أمر الدفاع رقم ٦، إضافة إلى تعليمات العمل المرن، وتعليمات بدائل الحضانات المؤسسية لسنة ٢٠٢١. وأكدت أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، التي تقوم حالياً بمراجعة المؤشرات والتقارير الرئيسية التي تغطي القضايا المبنية على النوع الاجتماعي، بما في ذلك تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون وتقرير سد الفجوة بين الجنسين، لتحديد التحديات واقتراح عدد من التعديلات التشريعية والتوصيات التي تعزز بيئة عمل جاذبة للمرأة. كما أكدت بني مصطفى أن تعزيز دور المرأة في صنع القرار الاقتصادي والمالي يتطلب جهودًا تركز على زيادة مشاركتها في القوى العاملة وفي المجالس المنتخبة وفي الحياة العامة وتعزيز قدراتها ومهاراتها، وتوفير البيئة الملائمة لها في العمل وحمايتها من جميع أشكال العنف.

كما شاركت الحقوقية انتصار الجبوري، العضو المؤسس في ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة.

وتحدثت الجبوري عن أبرز الحقوق الممنوحة للمرأة في التشريعات العراقية بما في ذلك القضايا التي تتعلق بحق الملكية والميراث والحق في التصرف بالأموال والطلاق، مشيرة إلى أن نسبة كبيرة من الأرباح التي جناها العراق من ارتفاع أسعار النفط ستخصص لمساعدة النساء .

كما اشارت الجبوري في مداخلاتها الى أهمية تمكين المرأة الريفية والنازحة في العراق، موضحة أن المرأة الريفية تقوم بالكثير من الأعمال في الحقول وفي تربية الماشية والدواجن إضافة إلى أعمالها المنزلية، لكنها في كثير من الأحيان لا تملك السيطرة على مواردها المالية. وبينت أن الكثير من النازحات عدن لبيوتهن ووجدنها مهدمة مما أجبرهن للجوء الى الايجار في ظل مجتمعات ترفض عمل النساء . وفي المقابل أشارت الجبوري إلى أن هنالك بعض تجارب النجاح الخاصة بالمطابخ التي أنشأتها النازحات والتي أسهمت في تحسين وضعهن الاقتصادي.

وقدمت مديرة البنك المركزي الفلندي شرحا عن كيفية انشاء مركز محو الامية المالي للمرأة اي كيف تتمكن المرأة من استثمار وادارة اموالها بنفسها .

وادارت الندوة البارونة هيلينا كينيدي . والجدير بالذكر انه تم إنشاء شبكة النساء البرلمانيات لمنتدى هلسنكي للسياسات (WPN) من قبل وزير الخارجية الفنلندي، وضم مسئولات وبرلمانيات رفيعات المستوى من أوروبا ومنطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع مسئولين حكوميين وخبراء من المؤسسات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية، الأمم المتحدة ووزارة الخارجية الأمريكية ومجموعة العشرين. وقد تم تأسيسه استجابة للحاجة التي أعربت عنها البرلمانيات في منطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتوفير مساحة للاجتماع بانتظام مع البرلمانيين من المنطقة وأوروبا لتبادل الآراء وبناء العلاقات وتحديد التوصيات المتعلقة بالسياسات.

الجبوري تناقش ازمة المرأة والمناخ

شاركت الحقوقية انتصار الجبوري رئيسة منظمة ربيع نينوى للمرأة والفتاة في الاجتماع الثاني لشبكة البرلمانيات النسائية لمنتدى هلسنكي للسياسات (WPN)، الذي نظمته الشبكة في توركو، فنلندا مؤخراً.

وتم في الاجتماع بحث ازمة المناخ وتأثيره على المرأة . ودعت المشاركات من عدد من الدول العربية إلى ضرورة تضافر جهود دول العالم كافة لتقديم الحلول لمعالجة ازمة المناخ من خلال عقد المفاوضات وإبرام الاتفاقيات الدولية للحد من تأثير ازمة المناخ على العالم بصورة عامة وعلى المرأة بشكل خاص. هذا وحضر الاجتماع ممثلين عن وزارة الخارجية الفنلندية.

مصر: القيادات النسائية تقدم مطالب ضمن مبادرة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، (الحوار الوطني)

مع الدعوة لإدارة حوار وطني يضم القوى السياسية وشخصيات عامة وفئات مختلفة من المجتمع حول أولويات العمل الوطني خلال المرحلة الراهنة.
رحبت القوى السياسية والأحزاب السياسية بالحوار الذي سيتم حول ثلاث محاور:(السياسي والاقتصادي والاجتماعي).
عقد القيادات النسائية لبعض الأحزاب والمنظمات النسائية لقاءاً لمناقشة المطالب المتعلقة بالتماسك المجتمعي والاستقرار النفسي، التي تندرج تحت المحور الاجتماعي، وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة والقضاء على العنف بكل أشكاله.
وقد تم الاتفاق على المطالب الآتية:

١- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ومنها حقوق النساء طبقا لسعي القيادة السياسية لتحقيق ذلك .
٢- نسبة تمثيل المرأة: زيادة نسبة تمثيل المرأة إلى ٥٠% في المجالس النيابية المنتخبة، والنقابات، ومجالس الإدارات فى المؤسسات والهيئات والمراكز والأندية.
٣- قانون الانتخابات: وضع قانون للانتخابات يعبر عن الإرادة الحقيقية للناخبين والناخبات بإلغاء نظام القائمة المطلقة التي تهدر ٤٩% من أصوات الشعب، والأخذ بالقائمة النسبية، مع وضع برنامج يحقق النسب المطلوبة دستوريا، بالنسبة للشباب والمرأة والعمال والفلاحين والمسيحيين وذوي الإعاقة بالإضافة إلى تفعيل وتنفيذ القوانين الخاصة بتجريم استخدام المال السياسي في الانتخابات لشراء أصوات الناخبين والناخبات. وعدم تحميل نسبة المرأة بفئات أخرى تقوم الدولة بتقديرهن مثل زوجات الشهداء أو ذوات الإعاقة، وبيع كراسي المرأة لمن هم غير مستحقين من الرجال.
٤- مفوضية عدم التمييز: الإسراع في إنشاء مفوضية عدم التمييز التي نص عليها الدستور في ٢٠١٤ وفقا للمادة (٥٣)
٥- قانون الأحوال الشخصية :نحن في حاجة إلى قانون عادل للأسرة تقوم فلسفته على الاستناد إلى مبادئ حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق النساء والأطفال بشكل خاص بالدستور المصري، والاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها مصر، مع الأخذ بالمبادئ القائمة على العدل والمساواة والإنصاف، والآراء الفقهية المستنيرة لتحقيق قانون أحوال شخصية أكثر عدالة، وفقا للتعديلات المقترحة والمقدمة في مشروع قانون عادل للأسرة المصرية، الخاصة بالآتي: (سن الزواج-الطلاق الشفوي-النفقة-الحضانة-الرؤية-مسكن للمطلقة-التعدد).

٦- قانون العمل :المطالبة بأن يشمل قانون العمل الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، وعقد عمل لائق وآمن وأجر عادل يكفي الاحتياجات الضرورية ويكفل الحياة الكريمة للعاملين والعاملات وأسرهم .
مطالبة الدولة بالتصديق على الاتفاقية (١٨٩) التي صدرت من منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٨ والخاصة بحماية العاملات في المنازل وأيضا تصديق الدولة على الاتفاقية (١٩٠) الصادرة من منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٩ الخاصة بمناهضة العنف فى أماكن العمل

٧- قانون موحد لمناهضة العنف ضد المرأة: يشتمل على جميع أشكال العنف ضد المرأة فالأسرة وفى أماكن العمل وفى أماكن الدراسة وفى الشارع.
٨- الرقابة القوية والمستمرة على دور الأيتام والمسنين في كل الأمور المالية والإدارية، مع توفير الخدمات الطبية والنفسية والتوعوية والتثقيفية. لتوفير متطلبات الحياة الكريمة لهم.

الجبوري في اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة

برعاية وحضور دولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، شاركت الحقوقية انتصار الجبوري رئيسة منظمة ربيع نينوى للمرأة والفتاة في الحدث المركزي الذي اقامته الامانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة تمكين المرأة بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة يوم الاحد ٢٧تشرين الثاني ٢٠٢٢
وتحدثت الجبوري في مداخلتها عن جهود لجنة المرأة النيابية السابقة لتشريع قانون الحماية من العنف الاسري والعقبات التي حالت دون تشريعه.
وحضر الحدث الدكتور حميد الغزي الامين العام لمجلس الوزراء والسيدة ايفان فائق يعقوب وزيرة الهجرة والمهجرين، والدكتورة يسرى كريم مدير عام دائرة تمكين المرأة، وعدد من عضوات واعضاء مجلس النواب ونخبة من منظمات المجتمع المدني

الجبوري في جلسة مناقشة الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية

شاركت الحقوقية انتصار الجبوري، العضو المؤسس في ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية ورئيسة منظمة ربيع نينوى للمرأة والفتاة في جلسات مناقشة الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٣٠، محور الحماية، الذي نظمته الامانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة تمكين المرأة بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة يوم الاحد ٢٠٢٢/١٠/٢٣
وتحدثت الجبوري عن القوانين اللي عملت عليها لجنة المرأة في الدورات النيابية السابقة، واليات تشريع قانون الحماية من العنف الاسري، فضلا عن التحديات التي واجهت اللجنة ووقفت ضد تشريع القانون.

العراق: لجنة المرأة النيابية العراقية تصدر بياناً بمناسبة بدء حملة الـ ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة

بمناسبة بدء حملة الـ ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة تستثمر لجنة المرأة والاسرة والطفولة النيابية هذا اليوم العالمي، بتقديم التهنئة للنساء العراقيات لحصولهن على مواقع متقدمة في السلطتين التنفيذية والتشريعية بعد استيزار ثلاث نساء في الكابينة الحكومية (الاتصالات، الهجرة، والمالية) . وتسنم ما يقارب سبع نساء رئاسة لجان برلمانية بالإضافة الى البدء بتنفيذ الخطة الوطنية الثانية لقرار ١٣٢٥.

كما تثمن اللجنة الدور الذي تضطلع به التشكيلات الحكومية المتمثلة بدائرة تمكين المرأة في الامانة العامة لمجلس الوزراء واقسامها الموزعة على كافة الدوائر الحكومية من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات والاجراءات التي تضمن حقوق المرأة وتعزز من مشاركتها، وما رافق ذلك من عمل دؤوب من قبل وزارة الداخلية للحد من ظاهرة الابتزاز الالكتروني والعنف المجتمعي الذي تتعرض له الفتيات والنساء بشكل عام.

وتشيد اللجنة بالمبادرات التشريعية والجهود البرلمانية ودور لجنة المرأة النيابية في دعم المشاركة الفعالة للمرأة بإيجاد بيئة تشريعية ورقابية داعمة . من خلال تشريعات وسياسات عامة للقضاء على العنف ضد المرأة وما سيرافق ذلك من عمل بالشراكة مع المجتمع المدني لتعزيز الادوار والمهام والخبرات.

ونستثمر هذه المناسبة المهمة للعالم اجمع لنؤكد على اهم النقاط التي وجدت اللجنة من الواجب الاشارة اليها وجعلها خطة عمل رئيسية تسعى اللجنة لتحقيها ومتابعتها مع الجهات المعنية كلا حسب اختصاصه لذلك نوصي بما يأتي:

–ضمان بيئة تشريعية ناجعة قابلة للتنفيذ من خلال تعاون اللجان ذات العلاقة مع لجنة المرأة والاسرة والطفولة.

–ضمان اجراءات تنفيذية مواكبة لتنفيذ البرنامج الحكومي لغرض دعم مشاركة المرأة في صنع القرار والحد من مظاهر العنف التي تواجهها على كافة الاصعدة.

–دعم القضاء وتفعيل دوره اكثر بما يضمن مناهضة العنف وضمان حماية المرأة.

–اتخاذ اجراءات وسياسات حكومية للحد من ارتفاع معدلات الطلاق والتي اكدتها البيانات الرسمية الصادرة من السلطة القضائية.

–نشر ثقافة الحقوق الإنسانية للمرأة بين جميع الأوساط المعنية بحمايتهن من العنف والدفع بعجلة العمل التشاركي الوطني.

–ايجاد بيئة اقتصادية مراعية للنوع الاجتماعي وترفع من شأن المرأة وتعالج حالات الفقر المدقع التي يعاني منها المجتمع العراقي خاصة مع ارتفاع نسبة البطالة وبالذات بين النساء.

–دعم الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتربوية والثقافية والإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي في رفع الوعي المجتمعي وتغيير السلوكيات من أجل ضمان احترام الحقوق الإنسانية للمرأة وكرامتها.

–الالتزام بالتشريعات الوطنية والمواثيق والآليات والأدوات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان وبحقوق المرأة والطفل التي صادق عليها العراق لاسيما الفئات الأكثر هشاشة (النساء ذوات الإعاقة، النازحات واللاجئات والنساء التي شهدت نزاعات مسلحة).

الأردن: تشريع قانون لحقوق الطفل

صادق الأردن في سبتمبر / أيلول على قانون حقوق الطفل لعام ٢٠٢٢. وهو مبني على أساس المصلحة الفضلى للأطفال والطفلات داخل الأسرة حيث حظر تعريض الطفل للعنف وإساءة المعاملة والاستغلال بأشكاله بما فيه الاقتصادي مثل إجبار الأطفال على العمل أو التسول أو الإهمال. كما نص صراحة على حق الطفل بالحصول على المساعدة القانونية كما التزمت الدولة بصورة واضحة فيما يتعلق بتقديم الخدمات على المستوى التعليمي والصحي والاجتماعي المرتبط بإعادة الإدماج وأيضاً تضمن مشروع القانون حقوق خاصة للأطفال ذوي الإعاقة.

الأردن: شهد الأردن تعديلاً وزاريًا جديدًا زاد فيه عدد النساء في مجلس الوزراء في حكومة دولة الدكتور بشر الخصاونة:

اشتملت التعديلات الوزارية الجديدة خمسة نساء كان لهن دوراً بارزاً في قضايا المرأة على المستوى التشريعي والثقافي والاقتصادي والسياسي. وتضمنت الحكومة: معالي هيفاء النجار وزيرة للثقافة، ومعالي وفاء بني مصطفى وزيرة للتنمية الاجتماعية، ومعالي خلود السقاف وزيرة للاستثمار، ومعالي نانسي نمروقة، وزيرة دولة للشؤون القانونية، ومعالي زينة طوقان، وزيرة للتخطيط والتعاون الدولي.

الكويت: المرأة تستعيد حضورها في البرلمان الكويتي

في ٢٩ سبتمبر ، استطاعت المرأة الكويتية استعادة الحضور الذي خسرته في البرلمان السابق ، بعد أن تمكنت المرشحتان جنان بوشهري وعلياء الخالد من الفوز بمقعدين برلمانيين في وترشحت ٢٢ امرأة للانتخابات من بين .البرلمان الجديد ٣٠٥ مرشحة يتنافسون على المقاعد الخمسين المنتخبة.

تابع: عضوات الائتلاف يشاركن في المؤتمر الإقليمي "المرأة في الأحزاب السياسية في المنطقة العربية"

وقالت النجار في كلمة لها خلال الجلسة الافتتاحية من المؤتمر، إن تحديث المنظومة السياسية وما انبثق عنها من تعديلات على قانوني الانتخاب والأحزاب السياسية والتعديلات الدستورية المرتبطة بهما، ستعزز من تمثيل المرأة في الأحزاب، مؤكدة في هذا الإطار أهمية العمل بشراكة مع الرجال والمجتمع المدني والبرلمانيات العرب لتعزيز مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية.

وأشارت إلى أن الأردن بني على أسس التعددية والتشاركية واحترام الآخر وقبول الاختلاف، مؤكدة أهمية العمل على مفهوم المواطنة بوجود معلمات ومعلمين على مستوى عال من الكفاءة والإبداع والتشاركية والإيمان بتعزيز المرأة وتمكينها.

وأكدت النجار أهمية العمل الجمعي والإيمان بطاقات المرأة الأردنية ووضعها في المواقع والمناصب القيادية، بغية تمكينها وتعزيز حضورها في مختلف المجالات.

ونقلت النجار في ختام كلمتها تحيات رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة وأعضاء مجلس الوزراء للبرلمانيات العرب والمشاركات والمشاركين من الدول العربية والأجنبية، معربة عن تطلعاتها بأن تسهم مخرجات وتوصيات المؤتمر بتعزيز مكانة المرأة العربية وتمكينها.

وأكدت وزيرة الدولة للشؤون القانونية ورئيسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة وفاء بني مصطفى، أن المملكة بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بدأت مئويتها الثانية بخطى ثابتة نحو الإصلاح والتحديث، وذلك من خلال مخرجات لجنة التحديث السياسي ثم رؤية التحديث الاقتصادي، وخارطة طريق تحديث القطاع العام، لافتة إلى أن هذا المؤتمر يعد جزءا من خطة عمل الحكومة لمتابعة تنفيذ مخرجات التحديث السياسي.

وأشارت بني مصطفى إلى أن جلالة الملك يؤكد على أهمية دور الشباب والمرأة في الحياة العامة، وضرورة تهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدورهم، مضيفة "فلا تقوم الأمم ولا تُبنى الحضارات إلّا على أكتاف النساء."

واستعرضت بني مصطفى خلال كلمتها تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢٢، الذي اعتبر مؤشر التمكين السياسي ثاني أكبر مؤشر يحتاج إلى العمل بعد مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص، إذ سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسبة ١٥,١ بالمئة على مؤشر التمكين السياسي، في المقابل بلغت النسبة في العالم ٢٢ بالمئة.

كما أشارت إلى التحديات التي تواجه المرأة في العمل العام كالتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتشريعية إضافة إلى تحديات أخرى على مستوى الإعلام، مؤكدة أهمية البناء على مخرجات وتوصيات المؤتمر بوجود ثلة من السيدات الناشطات والسياسيات في العمل النسائي، للوصول إلى حلول لتجاوز التحديات بغية أن تقبل النساء على المشاركة في الحياة السياسية بشكل أكبر.

وقدمت رئيسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة عددا من التوصيات لتعزيز الدور القيادي للمرأة من أبرزها، دعم عملية التحول الديمقراطي ومفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة، والاهتمام بنشر ثقافة عدم التمييز، واحترام التعددية، وتعزيز مبدأ الكوتا كتمييز إيجابي إلى حين يعتاد المواطنون على رؤية المرأة في مواقع السلطة، إضافة إلى ضمان إشراك المرأة في التصدي للأزمات، وتقديم المساندة للسيدات اللاتي تشغلن مواقع قيادية أو مؤهلات لشغل هذه المواقع، سواء كانت المساعدة تقنية أو إعلامية أو فنية أو اقتصادية.

وأشار المنسق المقيم للأمم المتحدة بالإنابة ومنسق الشؤون الإنسانية في الأردن غلام محمد اسحق زى إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي تشغل فيها النساء، في المتوسط، أقل من ٢٠ في المائة من المقاعد المنتخبة في البرلمانات.

ولفت في هذا الصدد إلى أن الأردن تبنى مبادرات لإصلاح الأطر القانونية والمؤسسية لتعزيز إشراك المرأة بشكل أكبر في السياسة وزيادة مشاركتها السياسية الشاملة على المستويين الوطني والمحلي، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق المرأة، وإتاحة الفرص لزيادة التمثيل السياسي لها.

وأكد المنسق الأممي أن الأمم المتحدة ستواصل العمل مع الحكومة الأردنية، على تطوير إطار التّعاون للتنمية المستدامة للأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٧، إضافة إلى مواصلة دعم القطاعات التنموية في الأردن، من خلال تقديم الدعم لسياسات واستراتيجيات النّمو، ومسارات التمويل، التي تقلل الإقصاء، وتعزّز الحقوق وفرص الاعتماد على الذات للفئات الأكثر ضعفا، وتعزّز الشمولية والمساواة بين الجنسين بما في ذلك المشاركة السياسية والمشاركة في العمل العام للمرأة والشباب.

وقالت نائبة رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة ماجدة النويشي إن الائتلاف تأسس في الأردن عام ٢٠١٤، وترأسه فخريا سمو الأميرة بسمة بنت طلال، ويضم برلمانيات من غرفتي التشريع من البلدان العربية المشاركة في جامعة الدول العربية، ويهدف إلى تطوير الإطار التشريعي لمناهضة العنف ضد المرأة وتنسيق الجهود في مجال مناهضة العنف ضد المرأة على المستوى الوطني والإقليمي.

وأشارت النويشي إلى أن ائتلاف البرلمانيات عقد ثلاث جلسات نقاشية حول الفرص والتحديات للمرأة في بلاد الشام وشمال إفريقيا والخليج العربي في نهاية عام ٢٠٢١ وبداية عام ٢٠٢٢ وذلك لبحث تحديات المرأة ومشاركتها في الأحزاب السياسية، إضافة إلى البرامج الانتخابية ومدى تأثيرها على مشاركة المرأة، ودور الإعلام في دعمها في الانتخابات.

ولفتت إلى أن الائتلاف بصدد صياغة ورقة موقف لتقديمها للاتحاد البرلماني العربي لتعزيز دور المرأة في الأحزاب السياسية، تتضمن عددا من التوصيات أهمها، التأكد من أن جميع القوانين المتعلقة بالسياسة والحياة العامة، مراعية للنوع الاجتماعي وتتضمن كوتا للمرأة، وتعديل المناهج الدراسية لتعزيز صورة المرأة القيادية، وإصلاح قوانين الأحزاب السياسية بحيث تكون النساء من الأعضاء المؤسسين للحزب، مؤكدة أن هذا التعديل قام به الأردن أخيرا في قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٢٢.

وشارك في المؤتمر الإقليمي " المرأة في الأحزاب السياسية في المنطقة العربية" الذي أقيم على مدار يومين، وزراء ونواب وأعيان وعضوات وأعضاء من المجالس البلدية، وحزبيات وحزبيون، وممثلات وممثلون عن السفارات الأجنبية في الأردن وعدد من مراكز الدراسات والأبحاث المعنية في المرأة، وممثلون عن الأشخاص ذوي الإعاقة.

تابع: الجامعة العربية تطلق الإعلان العربي لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة

صدق مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري على "الإعلان العربي للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات" في ٩ مارس ٢٠٢٢، بحسب السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة. كما صرحت أن عقد الحدث يأتي بناء على توجيه من وزراء الخارجية العرب للعمل.
وأكدت أن الإعلان يمثل التزامًا أخلاقيًا لبناء مجتمع خالٍ من جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في العالم العربي. كما أعربت عن تقديرها لدعم أبوظبي للإعلان الرسمي الذي يجسد التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتعزيز قيم التسامح والتضامن.

الإعلان العربي لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة

إن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية انطلاقاً من إيمانها بالتكريم الإلهي للإنسان؛ واعتزازا بالقيم العربية الرفيعة الراسخة التي تكرس كافة حقوق الإنسان وحرياته؛ وتعزيزا لقيم التسامح والتضامن والتعاون بين البشر؛ وسعيا للنهوض بالإنسان العربي والارتقاء به إلى المكانة اللائقة بتاريخه المجيد.
وترسيخا لقيم الحرية والكرامة والعدالة والمساواة ومنع الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان، وتسليما بالمكانة المحورية للمرأة في المجتمع، وكونها على درجة واحدة مع الرجل في التكريم، في ظل الإنصاف الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى والتشريعات والمواثيق النافذة لصالح المرأة؛
وإقرارا بأن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون؛
وإيمانا بحق كل إنسان في حياة كريمة آمنة خالية من العنف؛
وتأكيدا لثقافة الرفض المطلق لجميع أشكال التمييز والعنصرية والعنف والإرهاب وما تجسده من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان؛
وتعزيزا لجهودها الرامية إلى بناء أسرة عربية قوية وحماية أفرادها وتحصينهم من كافة أشكال العنف والإساءة؛
وإيمانا بخطورة ظاهرة العنف الممارس ضدّ المرأة والفتاة وما ينجم عنها من أضرار صحية ونفسية واجتماعية وأمنية، بما فيها العنف الواقع في ظل الاحتلال والنزاعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة والعابرة للحدود والإرهاب؛
وانطلاقا من إيمانها بوجود حاجة ماسة لاعتماد إجراءات وآليات كفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، والوقاية منه والتصدي له بإرادة سياسية ومجتمعية والتزام قانوني صريح؛
واستنادا إلى مقاصد ميثاق جامعة الدول العربية والميثاق العربي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ذات الصلة كما صادقت عليها الدول العربية؛ لاسيما اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة (١٩٧٩)، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، والإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضدّ المرأة (١٩٩٣)، وخطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)، وإعلان ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥)؛ وتماشيا مع قرارات مجلس الأمن المعنية بحماية المرأة والأمن والسلام، ومنها القرار رقم ١٣٢٥ المتعلّق بالمرأة والسلام والأمن لعام ٢٠٠٠؛
وتعزيزا للتنسيق والتعاون العربي الهادف لدعم جهود الدول العربية ومساعيها للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان كما صادقت عليها، لا سيما في إطار جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظماتهما ووكالاتهما المتخصصة؛
وإدراكا لأهمية إشراك جميع الأطراف المعنية، من هيئات حكومية وبرلمانات، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وهيئات وطنية للمرأة، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، ووسائل الإعلام، في العمل على رفع الوعي والتربية والتثقيف على حقوق الإنسان؛
وسعيا نحو إرساء دعائم مجتمع عربي خال من العنف ضد المرأة والفتاة يتمتع جميع أفراده بالكرامة الإنسانية المكرسة في جميع الشرائع والأديان السماوية؛

تصدر رسمياً "الإعلان العربي لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة" وتحث على تعميمه على أوسع نطاق والعمل به:

المادة ١
لأغراض هذا الإعلان، يقصد بالمصطلحات التالية:
-الفتاة: الأنثى التي لم تتجاوز سنّ الثامنة عشر.

-العنف ضد المرأة والفتاة: كافة أعمال العنف على مستوى الأسرة والمجتمع، والتي من شأنها أن تُسبب للمرأة والفتاة، على حد سواء، أضرارا مادية أو معنوية بما فيها العنف الجسدي والجنسى والنفسى، أو التهديد بالقيام بمثل هذه الأعمال أو الإكراه أو الحرمان التعسفى من الحقوق والحريات، ويشمل هذا العنف على سبيل المثال لا الحصر العنف الأسري والمنزلي والمجتمعى والرقمى.

المادة ٢

يعد هذا الإعلان التزاما بحماية المرأة والفتاة من أشكال العنف كافة وتعزيزا لجهود القضاء على كل أشكال التمييز ضدهن.

المادة ٣

تعمل على تعزيز التدابير التشريعية والإجراءات القانونية لحماية المرأة والفتاة وضمان وصولهما للعدالة حال تعرضهما لأي عنف وضمان عدم إفلات مرتكبى جرائم العنف فى حقهما من العقاب.

المادة ٤

تلتزم باعتماد وتعزيز سياسات المساواة بين المرأة والرجل، وتطوير برامج وخطط عمل وطنية فاعلة وشاملة لتمكين المرأة وحمايتها، وخاصة خلال حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة وما يترتب عنها، مع العمل على تضمين تدابير مناهضة العنف ضدّ المرأة والفتاة فى السياسات التنموية الوطنية.

المادة ٥

تعزز التعاون فيما بينها، وفي إطار مؤسسات وأجهزة جامعة الدول العربية، وعلى أوسع نطاق ممكن لاسيما من خلال تبادل الممارسات الفضلى ذات الصلة بالوقاية من كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، وحماية الضحايا ومساعدتهن للوصول إلى العدالة والحصول على المساعدة القانونية.

المادة ٦

تؤكد على أهمية إنشاء قاعدة بيانات وطنية ضمن الأطر المؤسسية المناسبة خاصة بحالات العنف ضد المرأة والفتاة تكون مرتكزا للجهود الرامية لاتخاذ التدابير والسياسات المناهضة لجميع أشكال العنف ضدهما، علاوة على دعم ونشر البحوث الاكاديمية والعلمية والمجتمعية في المجالات ذات الصلة حتى تساهم في رفع الوعى والتثقيف لمناهضة العنف .

المادة ٧

تؤكد على أهمية تقديم الدعم الصحي والنفسى والاجتماعى والمساعدة القانونية للمرأة والفتاة ضحايا العنف وتنشئ وتدعم مراكز إيواء ورعاية وإعادة تأهيل متخصصة فى هذا المجال للضحايا ومساعدتهن على الاندماج فى المجتمع.

المادة ٨

تشدد على أهمية التوعية من خلال البرامج والمناهج التعليمية فى كافة مراحل التعليم بحقوق المرأة والفتاة ومكانتهما فى المجتمع وفق مبادئ حقوق الانسان بما يرسخ قيم وثقافة التسامح والاحترام المتبادل.

المادة ٩

تؤكد على أهمية دعم وتطوير الخطاب الإعلامي والاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة الحوار والتسامح ورفض جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.

المادة ١٠

تدعم عمل منظمات المجتمع المدني، المعتمدة في الدول الأعضاء، والعاملة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة والفتاة، وتعزيز التعاون والشراكة بينها وبين الجهات الرسمية المعنية.

المادة ١١

ليس فى هذا الإعلان أي مساس بما قد تتضمنه أية تشريعات وطنية سارية في دولة ما من أحكام هي أكثر تيسيرا لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة.

تابعونا! ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة

فيسبوك @CVAWArabCoalition

تويتر @CVAWArab

يسرنا تواصلكم معنا

البريد الإلكتروني: Samiasmadi@outlook.com

CVAW_Arab@outlook.com

منسقة الائتلاف: سامية الصمادي

الهاتف: 0062797625174